

## مؤشر مدراء المشتريات PMI® للإمارات التابع لمجموعة IHS Markit

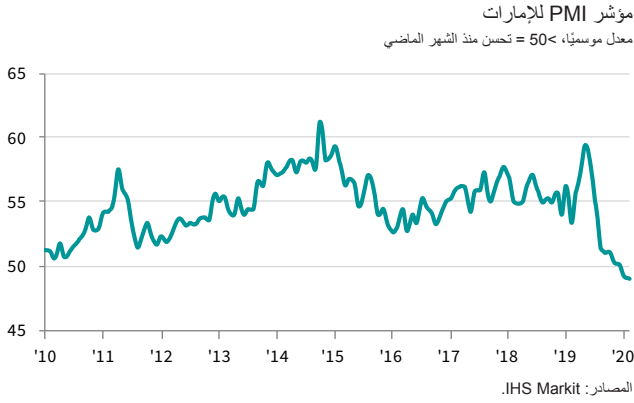
### تدهور الأوضاع التجارية مرة أخرى خلال شهر فبراير

#### النتائج الأساسية:

انكماش الإنتاج للمرة الأولى منذ يناير 2010

تراجع الطلبات الجديدة للشهر الثاني على التوالي وتراجع الصادرات

تراجع توقعات الشركات إلى أدنى مستوى لها منذ عامين وسط مخاوف اقتصادية



#### تعليق

في إطار تعليقه على نتائج الدراسة الأخيرة، قال ديفد أوبين، الباحث الاقتصادي في مجموعة IHS Markit:

"تعرض القطاع الخاص غير النفطي في الإمارات لضربة أخرى في فبراير، حيث أشارت أحدث بيانات مؤشر مدراء المشتريات إلى استمرار تدهور الظروف الاقتصادية. وكانت القراءة الرئيسية للمؤشر (49.1 نقطة) هي الأدنى منذ أغسطس 2009، ما يعكس انخفاض معدلات الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف.

"لقد تأثر أداء الموردين بنفسي فيروس كورونا في الصين، حيث أشارت دراسات مؤشر مدراء المشتريات على المستوى العالمي إلى تأخيرات كبيرة في تسليم الشحنات بالإضافة إلى ضعف الطلب على الصادرات. ونظرًا لمعاناة العديد من الشركات الإماراتية أيضًا من مشكلات انتمائية، فقد ارتفع حجم الأعمال المتركمة للشهر الخامس على التوالي.

"على الرغم من أن العديد من الشركات ظلت متفائلة بالعام المقبل، تأثرت توقعات الشركات بالمخاوف من أن تفشي الفيروس يمكن أن يضر بالاقتصاد المحلي المتعثر بالفعل. ونتيجة لذلك، تراجع مستوى الثقة في الإنتاج المستقبلي إلى أدنى مستوياته منذ عامين".

ظل اقتصاد القطاع الخاص غير النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة في حالة ركود في شهر فبراير، حسبما أظهرت أحدث بيانات مؤشر مدراء المشتريات (PMI®)، حيث تراجعت الظروف الاقتصادية الإجمالية للشهر الثاني على التوالي. وبدأت الشركات في الحد من نشاطها بسبب الضعف الشديد للطلبات الجديدة، في حين انخفض التوظيف مرة أخرى في خضم الجهود المبذولة لترشيد التكاليف. وبالتالي، انخفضت توقعات الإنتاج انخفاضًا حادًا إلى أدنى مستوياتها منذ عامين تقريبًا بسبب المخاوف من تأثير تفشي فيروس كورونا على الصادرات وسلاسل التوريد.

سجل مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) التابع لمجموعة IHS Markit في الإمارات - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية وهو مؤشر مركب تم إعداده ليخدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير النفطي - 49.1 نقطة في فبراير، منخفضًا بذلك انخفاضًا طفيفًا عن 49.3 نقطة سجلها في يناير ومسجلًا أدنى قراءة له منذ أغسطس 2009. وتشير هذه القراءة إلى تدهور مستمر للشهر الثاني على التوالي، مدفوعًا بانخفاض الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف.

وجدير بالذكر أن مستويات الإنتاج تقلصت لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات، بعد ركودها في يناير. وأفادت الشركات بأن استمرار ضعف الطلب أجبرها على تقييد نشاطها، على الرغم من أن معدل انخفاض الإنتاج كان معتدلًا فحسب، وبالتالي فقد انخفض شراء المدخلات ومستويات المخزون.

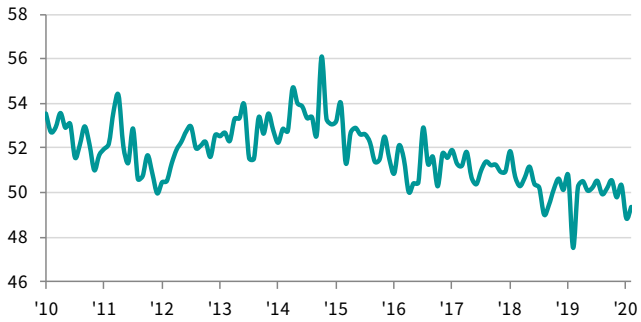
في الوقت نفسه، انخفض حجم الطلب للشهر الثاني على التوالي وتسارع معدل الانخفاض منذ يناير. وعزى كثير من الشركات هذا الركود إلى ضعف الاقتصاد المحلي. بالإضافة إلى ذلك، أدى تفشي فيروس كورونا في الصين إلى انخفاض طفيف في طلبات التصدير للمرة الثانية في خمسة أشهر، مما أثر في المبيعات الإجمالية.

تسبب تفشي الفيروس أيضًا في تأخير تسليم العديد من المدخلات للشركات الإماراتية، حيث تحسن أداء الموردين إجمالًا بشكل بسيط فقط في فبراير، وذلك بالمقارنة بالتحسن القوي في مواعيد التسليم المسجلة في بداية العام. وأدت هذه التأخيرات المقترنة بمشكلات الائتمان المستمرة في العديد من الشركات، إلى زيادة الأعمال المتركمة للشهر الخامس على التوالي.

تابع...

مؤشر التوظيف

معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



المصادر: IHS Markit.

وفضلت الشركات الإماراتية عدم زيادة أعداد القوة العاملة، حيث انخفض معدل التوظيف للشهر الثاني على التوالي بسبب استمرار انخفاض الطلبات الجديدة والجهود المبذولة لترشيد تكاليف التوظيف. بيد أن معدل انخفاض الوظائف كان هامشيًا وأبطأ مما كان عليه في يناير.

في الوقت نفسه، انخفضت أسعار الإنتاج بوتيرة أبطأ في 17 شهرًا أو تباطأ معدل الانخفاض منذ بداية العام وفي حين ظل الطلب ضعيفًا، أنهى عدد من الشركات الاستراتيجيات المستحدثة لتخفيض الأسعار في خضم الجهود الرامية إلى تحسين هوامش الربح. وفي غضون ذلك انخفض معدل تضخم إجمالي تكاليف المدخلات إلى أدنى مستوياته في ستة أشهر، وهذا مرتبط بشكل رئيسي بتراجع أسعار النفط.

وفي ظل استمرار الشركات في مراقبة الظروف المحلية السيئة وخوفها من التأثير الملحوظ لتفشي فيروس كورونا، انخفضت توقعات النشاط المستقبلي بقوة في فبراير. وكانت درجة التفاؤل هي الأضعف منذ مارس 2018، وإن ظلت إيجابية بشكل عام إذ توقع حوالي 39% من المشاركين نمو الإنتاج خلال الأشهر الـ 12 المقبلة.

تعليق

كاترين سميث  
العلاقات العامة  
IHS Markit  
هاتف: +1 781 301 9311  
[katherine.smith@ihsmarkit.com](mailto:katherine.smith@ihsmarkit.com)

ديفيد أوين  
خبير اقتصادي  
IHS Markit  
هاتف: +44 207 064 6237  
[david.owen@ihsmarkit.com](mailto:david.owen@ihsmarkit.com)

**نبذة عن IHS Markit** (بورصة نيويورك: IHS) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للملاء معلومات الجليل المعقل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فُرجى مراسلة [katherine.smith@ihsmarkit.com](mailto:katherine.smith@ihsmarkit.com) لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

**نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)** تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® للإمارات التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر فبراير 2020 في الفترة من 12-24 فبراير 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ [economics@ihsmarkit.com](mailto:economics@ihsmarkit.com).

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناتجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index" و "PMI" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو Markit أو حاصلتها على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.